

استفسر من وزير المالية عن إجراءات استرداد أموال «التأمينات» المنهوبة

مهلهل المصف للاستاد: هل استوفت «الكهرباء» ملاحظات «الحاسبة» بشأن الوظائف القيادية والتجديد لبعض القياديين؟

في تقرير ديوان المحاسبة عن الموضوعات عالية المخاطر الصادر عام 2018 فيما يخص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب كم عددها؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من التقرير.

«2» ما الإجراءات التي اتخذتموها لمعالجة تلك الموضوعات؟ ولماذا وردت مجددا في تقرير ه الصادر في ديسمبر 2021؟

«3» هل عدم معالجة تلك الموضوعات شكل هدرا للمال العام؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، ما الإجراءات التصحيحية التي اتخذت؟ وما رأي اللجنة الفنية التابعة لكم في ملاحظات ديوان المحاسبة التي تكررت دون معالجة؟ وإذا كانت الإجابة النفي، لماذا صنفها الديوان ضمن الموضوعات عالية المخاطر؟

«4» متى تسلمتم تقرير ديوان المحاسبة الجديد الصادر في ديسمبر 2021؟ وما الإجراءات التي اتخذتموها لمحاسبة المتسببين في هذه التجاوزات؟ وهل عولجت؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من التقرير.

«5» ذكر التقرير أنه تبين وجود عدد كبير من العقارات الوقية غير مسجلة لدى الأمانة العامة للأوقاف بسبب القصور في متابعة تلك الأوقاف والتحري عنها لسرعة تسجيلها وإدارتها وتحصيل الإيرادات المحقة عنها حتى تاريخه الأمر الذي ترتب عليه فقدان الربع وعدم إتباته وعدم توزيع الخيرات وعدم تحقق الغرض من وقف هذه العقارات وفق ما نص عليه قانون إنشاء الأمانة، فما الإجراءات التي اتخذتموها لحاسبة المتسبب في هذه التجاوزات؟ وهل عولج الخلل أم لا تزال المخالفة قائمة؟



مهلهل المصف

جميع الإجراءات المتعلقة بذلك؟ مع تزويدي بالمستندات الداعمة لهذه الإجراءات.

3 - هل هناك معوقات عرقلت عودة الأموال العامة المنهوبة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما الجهة المسؤولة عن تأخير تحصيل أموال الدولة حتى الآن؟

4 - تداولت معلومات عن تدخل أطراف في عرقلة مسار القضية قبل وبعد وفاة الرجعان، فما صحة هذه المعلومات؟ ومن المستبعد من تعطل استرداد الأموال العامة العائدة للدولة؟ وكيف واجهت الحكومة هذا الأمر؟

5 - ما المدة الزمنية المتوقعة لإنهاء كافة الإجراءات وعودة الأموال العامة المنهوبة إلى الكويت؟ وهل هناك حد زمني أقصى لها؟

6 - هل ترتب على تأخير استرداد الأموال العامة

وترقية المحال بسرقة علمية خلال التحقيق معه؟ خاصة وأن مدير الجامعة والمكتب الفني لمدير الجامعة مطلعين على التحقيق مع المتهمين بجريمة سرقة أبحاث الطلبة.

7 - هل أبلغت جامعة قطر بإدانة هذا الدكتور بسرقة مشاريع الطلبة واستغلالها بالتقدم للترقية الأكاديمية بعد إدانته؟

8 - هل أبلغت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بأن الدكتور استغل الأموال العامة من خلال ادعائه بحقوق الملكية الفكرية لبحث الطلبة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي لماذا لم تبلغ جامعة الكويت الهيئة بهذا التجاوز؟

9 - هل هناك حالات أبلغت فيها جامعة الكويت الهيئة عن تجاوزات مالية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ماذا تم بشأنها؟

10 - لماذا تم التجاوز

وجه النائب مهلهل المصف 5 أسئلة، إلى 4 وزراء، سؤالاً منها إلى وزير الكهرباء ووزير التعليم بالوكالة، وسؤال إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة، ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب، ووزير الإعلام ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

سؤالاً إلى وزير الكهرباء ووزير التعليم بالوكالة : يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - كشف بأسماء جميع الوكلاء المساعدين والمديرين في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

2 - السير الذاتية والتسريح الوظيفي للمذكورين أعلاه وصورة ضوئية من شهادتهم العلمية.

3 - هل استوفت الوزارة ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الوظائف القيادية والتجديد لبعض القياديين وضرورة الالتزام بما ورد في المرسوم رقم «111» لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في 4 أبريل 1979 في شأن الخدمة المدنية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بما يثبت ذلك.

السؤال الثاني: بعد إفادة جامعة الكويت بالكتاب رقم «464» المؤرخ في 2021/11/15 بخصوص السرر على سؤالي بشأن قرار رقم «147» بخصوص سرقة الأبحاث العلمية في كلية الهندسة والبتترول - قسم الهندسة المهنية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - هل شكل المجلس التأديبي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بأسماء أعضاء مجلس التأديب وتاريخ تشكيل

تتمتات

ومسؤولون سيسستمرون في العمل حتى آخر يوم من العام الميلادي الحالي.

«التعليم العالي»

«2023 - 2024»، وقالت وكيل وزارة التعليم العالي بالتكليف لمياء المحمم في بيان صحفي، إنه تم اعتماد نتائج البعثات الخارجية لحملة شهادة الثانوية الإنجليزية وحمله شهادة البكالوريا الدولية «IB/DP»، الصادرة من جنيف للعام الدراسي «2023 - 2024».

وشددت على ضرورة التزام المقبلين بالمواعيد التي سترسل لهم لمرابعة الوزارة، وذلك لضمان سرعة إنهاء إجراءاتهم للالتحاق بمقر الابتعاث.

بيروت: نرفض

الحكومة ممثلة بالجيش، كما تنص اتفاقية عمل اليونيفيل المعروفة».

وتشمل عمليات اليونيفيل دوريات ليلية ونهارية، ووضع نقاط مراقبة، ورصد الخط الأزرق «حدودي»، وإزالة النخائر غير المنفجرة والقنابل العنقودية.

كما تشير اليونيفيل إلى أن تعاونها الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية هو المفتاح لتنفيذ قرار مجلس الأمن، بحسب النص المنشور عبر موقعها الإلكتروني بشأن مهام عملياتها في لبنان.

وشدد بو حبيب على «رفض لبنان أن يعطي الشرعية لنقل ولاية اليونيفيل من الفصل السادس، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1701 والداعي إلى حل النزاع بالطرق السلمية، إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى فرض القرار بال قوة».

ولفت إلى أن «التجديد السنوي للقوة الدولية في الجنوب «اليونيفيل» يأتي بطلب من الحكومة اللبنانية».

النيجر فوق

وتنص اتفاقية فيينا في هذا الصدد على أنه يجوز للدولة المضيفة في أي وقت ودون ذكر الأسباب أن تبلغ الدولة المرسلة أن رئيس أو أي عضو من فريق بعثتها الدبلوماسية أصبح شخصاً غير مرغوب به، وعلى الدولة المرسلة استدعاء هذا الشخص في غضون فترة زمنية معقولة، وإلا فقد يخسر حصانة القنصلية.

وفي السياق ذاته، قال بيان صادر عن وزارة الخارجية في الحكومة المعنية من قبل المجلس العسكري، إن ما

أنه يثق بأن وزير الداخلية لن يسمح بأي تجاوز على القانون أو أي واسطة.

وأوضح هايف عبر منصة «إكس» قائلاً: «تابعتم من خارج البلاد ما نشر عن الحادث الذي أودى بأرواح عدد من المواطنين، أسأل الله لهم الرحمة والمغفرة وعظم الله أجر أهلهم وذوهم وأنا على ثقة تامة بالأخ وزير الداخلية».

باتي ذلك في أعقاب الحادث المروري الدامي، الذي وقع في أحد تقاطعات الكويت العاصمة، فجر أمس الأول الجمعة، والذي ذكرت مصادر عديدة أنه تسببت به «فاشينستا» شهيرة، وأسفر عن وفاة شخصين، وإصابة اثنين آخرين جرى نقلهما للمستشفى.

وذكر مصادر مطلعة بشأن هذه القضية، التي شغلت الرأي العام الكويتي، ووسائل التواصل الاجتماعي، خلال اليومين الماضيين، أن تعليمات الوزير الخالد شددت على «عدم التهاون مع المتجاوزين أو المستهترين، ومعرضي الأرواح للخطر، وعدم السماح بأي تدخلات أو أي محاولات للتأثير على سير التحقيقات».

أضافت المصادر أنه جرى حجز المتهمه لدى مركز الشرطة، ووجهت إليها عدة تهم، من بينها القتل الخطأ وتجاوز الإشارة الضوئية الحمراء»، في حين لا تزال التحقيقات مستمرة.

ولا يزال وسم (هاشتاغ) «حادثالفاشينستا» الأعلى رواجاً في الكويت، عبر موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، حيث يطالب مدونون بتطبيق القانون، و«أقصى عقوبة» في هذه القضية.

التجديد لأحمد

اعتباراً من 17 سبتمبر 2023.

على نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم وينشر في الجريدة الرسمية.

«التربية»: إحالة

وذلك اعتباراً من 31 ديسمبر المقبل.

ودعا وكيل القطاع الإداري بـوزارة التربية بالتكليف سعد الجويسر، في كتاب، القطاعات المعنية بإبلاغ المسؤولين بالإحالة للتقاعد وتسليمهم أخطارهم حتى يتسنى لهم القيام بالإجراءات اللازمة.

وكانت وزارة التربية قد أصدرت قراراً بإحالة من أمضى 34 عاماً بالخدمة للتقاعد، وعددهم يقارب الـ 180 موظفاً، تشمل الهيئات التعليمية والإدارية، حيث حددت موعد الإحالة بالنسبة للمعلمين مع نهاية العام الدراسي الماضي، بينما الإداريون ومنهم مديرو إدارات

الدنمارك تؤكد

تشريعات تمنع الإساءة إلى الأديان.

في هذا السياق أعلن وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح، أن وزير خارجية الدنمارك لارس راسموسين تواصل معه، وأبلغه بأن حكومة الدنمارك عرضت قانون منع الإساءة لأديان والمعتقدات للمصادقة، بهدف منع جرائم التعدي على المصحف الشريف والرموز الدينية تحت راية حرية التعبير والرأي، وأن حكومة بلاده تولى هذه القضية كل اهتمام، مؤكداً حرص بلاده على الحفاظ على علاقات الصداقة والتعاون مع المجتمع الدولي قاطبة.

وأعرب الشيخ سالم الصباح عن شكره للوزير الدنماركي، على إبلاغه بما تقدم، وعلى تفاعل الحكومة الدنماركية مع مطالب دولة الكويت وسائر الدول والمنظمات الإسلامية، معتبراً هذه الخطوة إيجابية نحو الحد من جرائم حرق نسخ من المصحف الشريف، والممارسات المستنكرة التي تشعل الضغينة والكراهية، وشدد على أهمية ضمان عدم تكرار مثل هذه الأفعال، التي تتنافى مع كل المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية وتهدد بشكل مباشر السلم والوثام الدوليين.

كما دعا بقية حكومات الدول التي شهدت جرائم حرق نسخ من المصحف الشريف، بأن تحذو حذو الدنمارك وتسن تشريعات تمنع الإساءة إلى الأديان.

ممثل الأمير

لاسيما في «ظل المرحلة الحالية التي تشهد بزوغ نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب».

وقال إن الكويت شاركت في الجلسة العامة المفتوحة تحت عنوان «بريكس وإفريقيا: شراكة من أجل النمو المتسارع والتنمية المستدامة والتعددية الشاملة»، بحضور رؤساء وممثلي الدول الأعضاء في تجمع «بريكس»، إلى جانب مسؤولين من نحو 50 دولة أخرى من أصدقاء «بريكس»، بينهم دولة الكويت.

وكانت قمة «بريكس» قد قررت في ختام أعمالها دعوة ست دول جديدة لعضويتها هي السعودية والإمارات ومصر والأرجنتين وإيران وإثيوبيا اعتباراً من يناير المقبل.

وتمثل مجموعة «بريكس» التي تضم خمس دول من بين الأسرع نمواً اقتصادياً في العالم، وهي جنوب أفريقيا والبرازيل والصين والهند وروسيا، إذ تشكل نحو 23 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و42 في المئة من سكان العالم، وأكثر من 16 في المئة من التجارة العالمية.

الخالد: لا أحد

في سياق متصل أكد النائب محمد هايف المطيري

تداوله منصات التواصل الاجتماعي عن اعتبار النيجر سفراء ألمانيا والولايات المتحدة ونيجيريا أشخاصاً غير مرغوب بهم في العاصمة نيامي، لا يعكس الحقيقة.

وشددت على أن سفير فرنسا لدى نيامي سيلفان إيت هو وحده من تم منحه دون غيره 48 ساعة لمغادرة البلاد.

وكان المجلس العسكري أمهل السفير الفرنسي سيلفان إيت 48 ساعة لمغادرة البلاد، بسبب رفضه الاستجابة لدعوة الخارجية النيجرية إلى «إجراء مقابلة» يوم الجمعة، وما وصفها بتصريحات أخرى من حكومة باريس تتعارض مع مصالح نيامي.

وفي أول رد على هذا الطلب، أكدت الخارجية الفرنسية تبليغها به ولكنها أو ضحت أن الانقلابيين «ليست لهم أهلية لتقديم هذا الطلب، واعتماد السفير لا يأتي إلا من السلطات النيجرية الشرعية المنتخبة»، وأضافت «نقوم باستمرار بتقييم الظروف الأمنية والتشغيلية لسفارتنا».

وأمس الأول الجمعة، نشرت حسابات على منصات التواصل الاجتماعي وثائق قالت إنها إخطار لسفراء أجنب في نيامي منحه المجلس العسكري 48 ساعة لمغادرة النيجر.

ومن بين ما أوردته تلك المنشورات إلى جانب سفير فرنسا سيلفان إيت، سفراء ألمانيا أوليفر شتاكنبرغ، والولايات المتحدة كاثلين فينتر غيبون، ونيجيريا محمد عثمان.

ولاقا تبيين أن الوثيقة تخص السفير الفرنسي فقط، وأنه تم التلاعب بالوثيقة الرسمية.

وطالب المجلس العسكري باريس بعدم التدخل في سياساته الداخلية، ويتهم حكومة الرئيس المعزول محمد بازوم بأنها تابعة سياسياً للإرادة الفرنسية.

كما يتهم الانقلابيون باريس بأنها المحرض الأبرز على التوجه نحو التدخل عسكرياً من قبل المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا «إيكواس» لإعادة بازوم إلى السلطة، ودفعتها لفرض عقوبات على نيامي. في غضون ذلك، أوضح بابا ولد حرمة مراسل الجزيرة في نيامي أن قائد أركان جيش النيجر وقع مذكرة داخلية توصي بوضع أفراد الجيش في حالة تاهب قصوى.

وتحدثت المذكرة -وفق ما نقل المراسل- عن مخاطر تهديد بعدوان عسكري وشيك على البلاد.

من جهته، حمل رئيس إيكواس «الرئيس النيجيري بولا تينبوا» المجلس العسكري المسؤولية عن تعريض شعب النيجر بأكمله للخطر.

وحذر الرئيس تينبوا من أن عدم تحواب قادة الانقلاب في النيجر سيؤدي لتحرك أطراف أخرى، في إشارة إلى التدخل العسكري، وقال تريد التزامات من المجلس العسكري في النيجر «لأن الوضع يعد ذلك لن يكون مقبول».

وقال إنه يتلقى مكالمات هاتفية مكثفة بشأن استعداد بعض الدول للتدخل في النيجر بالقوة العسكرية.

وعلى المستوى الشعبي، تجمع مظاهرون أمام القاعدة الفرنسية في مطار نيامي، وردوا هتافات تطالب القوات الفرنسية بالرحيل، كما ندوا بفرنسا بالتدخل المحتمل لدول إيكواس، وأعربوا عن تأييدهم للمجلس العسكري الحاكم.